obeikandl.com

حلمى شعراوى

تطور المشهد الاجتماعى السياسى فى مصر قبل انتفاضة يناير ٢٠١١

obeikandl.com

شـهدت مصـر فـى العقـد الأخيـر تحركـات اجتماعيـة وسياسـية بالغـة العمـق والاتساع فى مواجهـة النظـام الاجتمـاعى السياسـى القـائم، لكن دون قدرة فعليـة علـى إحداث التغيير المعلـن عنـه فـى مطالـب كثيـر مـن الحركـات الاجتماعيـة وحركـات الاحتجاج الجماعى الشعبى أو البرامج السياسية لعدد من أحزاب المعارضة.

ويثير ذلك دهشـة الكثيرين الطـامحين للوصـول لنتـائج إيجابيـة أو حتـى لتحليل علمـى مـدقق للظـاهرة، بمـا يـدفع لإحساسـه بـالعجز أحيانـاً لقصـور أدوات التحليـل الاجتمـاعى والاقتصـادى والسياسـى عـن اكتشـاف جـوهر "الأزمـة" المجتمعيـة، "ومأزق" الحركات الفاعلة أو النخبوية إزاءها.

والمشهد العام فى مصر - قبل الدخول فـى أى عرض أو تحليل لهذا المـأزق- هو الذى يثير الدهشة بحق، فنحن أمام أربع وعشرين حزبـاً سياسياً، وأكثر مـن سبع هيئات نقابية ذات تاريخ نضـالى عريض، وحـوالى ثلاثين ألف جمعيـة أهليـة؛ خدميـة وحقوقية وتعاونية، يتمتع ثلثها على الأقل بوجود فعلـى أو نسبى، ونتـاج لـذلك يرصـد باحثونا- وفى هذا البحث تحديداً -مشاركة أكثر مـن مليونى مـواطن علـى مـدى العقد الذى نتناوله، وبطريقة "الفعل السلمى" فـى: حـوالى ٢٧٠٠ شكل احتجـاجى ومطلبـى بـين القـوى العاملـة و ١٣٥٠ نشـاط احتجـاجى ومطلبـى بـين المهنيـين (محـامين/ مهندسين/ صـحفيين/ تجـاريين/ قضـاه/ جـامعيين)، وتفجـر الموقـف بين الفلاحين فـى أكثر من ١٨ قرية، هذا فضلاً عن مئات الوقفات الشعبية المطلبية أمام مجلس الشـعب والمقرات الحكومية. وأى متابع لأحوال مصر لابد أنه سمع بتظـاهرات حركـة كفايـة (الحركـة المصـرية مـن أجـل التغييـر) فـى أنحـاء ميـادين القـاهرة ومـدن الأقـاليم منـذ ٢٠٠٤ والتى باتت شهيرة على مستوى عالمى، كما سمع عن آلاف العمـال والأطبـاء والقضاه فى وقفات مطلبية محدودة ومتتابعة، وقد تكون المتابعـة قد وصـلتهم بأنبـاء الألوف الذين وقفوا فى انتظار وصـول الشخصية الدولية المعروفة "محمد البرادعـى" إلى مطار القاهرة فى إبريل ٢٠١٠ لمجرد تبشيره الصريح "بالتغيير".

فأية أسئلة جوهرية يمكن أن يحاول هذا البحث الإجابة عنها لتحليل "الظاهرة المصرية" هذه إن جاز التعبير أو التخصيص؟ لكن الكاتب فى الواقع لا يميل إلى القول بهذه الخصوصية "للظاهرة المصرية"، لأنه يرى –منذ البداية- أنها ليست خاصة إلا حين يشارك فى بعض الإحباط الذى يعانيه الكثيرون حول تأخر نتائج "التغيير"! وقد يثير بعض المحبطين فى مصر أن سمعة نجاحات "التغيير" قد باتت منتشرة فى العقدين الأخيرين بشكل ملفت ممثلة فى حركات المؤتمرات الوطنية الشعبية فى أفريقيا أوائل التسعينات، حتى حركات "الأورانج" هنا وهنالك، وانتهاء بوصول "أوباما" إلى قمة الحكم لبلد العولمة المركزية" تحت شعار التغيير! المسألة إذن تحتاج لجهود من الدراسات المقارنة ومن التأمل العميق "لمجتمع الدراسة" سواء فى طابع تراكماته التاريخية أو فى إطاره العولمى، تاريخاً وحاضراً، وفى جغرافيته فى الإقليم، وقضاياه الوطنية الخاصة إزاء الصراع العربى الإسرائيلى إلى جانب التدخلات الأجنبية فى المنطقة. كما لابد من الانتباه إلى خصائص التشكيلات الاجتماعية وتطورها من الدولة الوطنية الناصرية التى لم تعرف بتسامحها السياسى إلى دولة "النيوليبرالية التابعة" التى صعب فيها اقتران الاقتصادى بالسياسى، بسبب اعتمادها على ترسانة قوانين الاستبداد وإجراءاته الأمنية على نحو يصعب معه ربط مفهوم الليبرالية الاقتصادية بمتطلباته السياسية.

هل هذا هو ما يؤطر حركة الشعب فى مصر بالفعل؟ وكيف؟

لقد حاولت البحوث التى تتضمنها هذه الدراسة أن تعمق التأمل فى أسباب ما جرى فى ٢٥ يناير ٢٠١١ التزاما بمنطلقنا عن عمق ما حدث، فتناولنا الآتى:-

أ-الخلفية التاريخية

ب-خلفية اقتصادية اجتماعية

ج-الوضع السياسى وإطار القمع

د-حركات الاحتجاج الاجتماعى

هـ-حركات مطلبية للتغيير السياسى.

مرجعية تاريخية: ولا شك أن استمرار نظام الحكم فى مصر بشكله الراهن منذ أسسه الرئيس السابق أنور السادات وطبقته الجديدة عقب وفاة عبد الناصر ١٩٧٠، وورثه وتضاعفت ظواهره مع الرئيس الحالى حسنى مبارك ومؤسساته المدعومة بالإجراءات الطبقية والأمنية منذ وفاة السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ لا شك أن كل ذلك وعلى مدى أربعين عاماً إنما يستحضر تاريخاً طويلاً سابقاً من أشكال القهر الاجتماعى والسياسى من جهة، وأشكال التمرد الجماعى؛ الفئوى والطبقى بل والعنف الفردى من جهة أخرى.

لن نعود بعيداً فى التاريخ، لكنا لابد أن نشير إلى أن مظاهر "الحداثة" قد تحركت فى مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر، تطلعاً للتعليم الحديث والمشاركة، ومن ثم رفض عمليات التعويق الأجنبية أو الداخلية. لقد سبقت الانتفاضات الشعبية ضد المماليك والعثمانيين وصول الحملة الفرنسية ١٧٩٧ وفرض تحالف التجار ورجال الدين وجماهير الفلاحين "ميثاقاً" يعرف "بالحجة" على "الحاكم المسلم" المستبد وقتها بهدف تحقيق "العدل والمشاركة" وحين وصلت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون لتفرض حداثتها على نخبة خاصة بدت مغتربة عن مشروع "الأمة" تعددت الانتفاضات ضد "النابليونية" بدورها وبعدها الأسطول البريطانى لتعلن جماهير التجار والمشايخ وأبناء المدن الثائرة، ولاية "محمد على" صاحب المشروع النهضوى الحديث لمصر منذ ١٨٠٥ وليدفع بمشروع الحداثة المحلى لمداه بتنظيم الإدارة والتعليم والجيش وإرسال البعثات إلى فرنسا خاصة، واستحضار السان سيمونيين الذين مهدوا لمشروع قناة السويس، واقترنت هذه البنية الجديدة بامتدادات لمصر فى السودان وأعالى النيل بل وإلى المحيط الهندى والإدرياتيكى. فى هذا الإطار تكونت النخبة الحديثة نسبياً من المتعلمين وكادر الإدارة والجيش، وانتظمت الزراعة الحديثة مرتبطة بعدد من الصناعات السائدة، ودخلت مصر نوعاً من

العولمة بالتصارع حول تركة الإمبراطورية العثمانية، واختلط الشعب المصرى عن سعة بشعوب المنطقة شرقاً وغرباً. ولم تكن صدفة إذن أن تتشكل النقابات العمالية والتجمعات النسوية منذ منتصف القرن التاسع عشر وأن تدفع النخب الجديدة الحكم لتشكيل مجلس تشريعى وطنى منذ ١٨٦٥، وتقع انتفاضة من العسكر والفلاحين الوطنيين ضد الخديوى المستسلم للغرب عام ١٨٨١ فيما عرف باسم الثورة العرابية.

من هنا فإن تاريخ الحركة العمالية والنسوية فى مصر بل وانتفاضات الفلاحين ومساهمات المثقفين والعسكر الوطنيين تشكل قاعدة أساسية لنقاش بالغ الأهمية عن معنى الحركات الاجتماعية والاحتجاجية وإمكانياتها الفعلية التراكمية فى التغيير السياسى والاجتماعى.

والقصد من هذا الجدل هو التحاور مع مفاهيم تبدو مفتعلة أحياناً حول الحركات الاجتماعية القديمة أو التقليدية والحركات الجديدة، وحول مضمون الحركات الاحتجاجية وهل هو قاصر على المطلبية الاجتماعية أم ممتد إلى السياسة. والقول بالنسبة لمصر، أن "التاريخ الاجتماعى" فيها يصبح عنصراً فاعلاً فى تحديد المفاهيم خلافاً لمجتمعات أخرى كثيرة أوربية وغير أوروبية، كما لا تصبح الحداثة أو ما بعد الحداثة هى الضابط الأساسى لمفاهيم التحركات الشعبية فى مصر. ولننتهى من هذا الجدل بسرعة أكبر، نرى أنه ليس ضرورياً قصر صفة "الانتظام" و"تخطيط الأهداف" وفق المطلب الفئوى أو الجماعى المنشود وحده، واستبعاد التسييس بقدر أو بآخر بسبب النزوع لتميز الهوية أو عدم الرغبة فى التعبير الشامل أو السياسى على الحركات الاجتماعية دون الاحتجاجية أو الحركات الحديثة. فالقوى المجتمعية فى مصر عرفت انتقال وتنوع فى هذه التحركات الشعبية منذ وقت مبكر جعل الاحتجاجى الحديث منها يبدو تقليدياً فى لحظة تالية مثل حركات المرأة العفوية خلال ثورة ١٩١٩، كما عرفت رسوخ أقدام حركة الطلبة منذ ١٩٤٦ فى الحياة السياسية

فى مصر، وتحول فئات عسكرية وطنية إلى قوى اجتماعية ضمن حركة التغيير، وهذا ما نعنيه بالقول أن التاريخ الاجتماعى فى مصر هو عنصر فاعل فى حركة المجتمع الحديثة كما تبدو فى أوراق هذا البحث، لذلك نلفت نظر القارىء منذ البداية إلى المدخل الوارد فى الدراسة العامة للأستاذ عبد الغفار شكر عن "الحركات الاحتجاجية والتغيير فى مصر". وقد رصد الباحث علاقة الحركات الاجتماعية بالحركة الاحتجاجية والتأثيرات المتبادلة منذ أول القرن ١٩ بل وقبله بقليل حتى بداية الدراسة الميدانية فى هذا البحث ١٩٩٨.

وفى هذا الجزء من التاريخ كانت الحركات الاحتجاجية التى تبدو فى تقدير الكثيرين عفوية هى التى تنتهى إلى بلورة موقف القوى أو الحركات الاجتماعية، وسرعان ما تلتحم بقوة أخرى مساوية أو مساندة لتحدث تغيراً فى مفهوم الاحتجاج إلى مطلب رئيسى كثيراً ما قامت على أساسه القوة السياسية المعبرة والمسماه بالحزب السياسى. هكذا انتهت احتجاجات الفلاحين ضد "المظالم" أواخر القرن ١٨ وأوائل التاسع عشر لينتظم واضعو "الحجة" أو الميثاق الشعبى وراء إقامة "الدولة الوطنية" الأولى بقيادة "محمد على باشا".

وهكذا تكرر الموقف فيما عرف "بالثورة العرابية" سنة ١٨٨١ نتيجة زحف الفلاحين والعسكر الوطنيين إلى القصر الخديوى، لم يوقفهم إلا الاحتلال البريطانى لكن على أكتافهم أيضاً بدأ تشكيل الأحزاب البرجوازية بالطبع وأن بقى مصطفى كامل زعيماً شعبوياً ممثلاً صوت الشعب الوطنى، وحتى تكرر الموقف فى ثورة ١٩١٩ حيث وقف الفلاحون وراء قادة البرجوازية الكولونيالية، فتأسس حزب "الوفد" ذو القاعدة الشعبية العريضة ووضع دستور البلاد، وأبرز وضع المرأة البرجوازية مع عجز الحركة الفلاحية عن الاستمرار وفى هذه الفترة كانت الحركة العمالية فى طريق التبلور عقب الحرب الأولى معبرة عن زخم التحالف الوطنى الذى هزمت البرجوازية أهدافه فى دستور ١٩٢٣.

ومع أطول مرحلة للحركة الاحتجاجية قبل مرحلة دراستنا الحالية، أى بين ١٩٤٦/١٩٥٢ أسست الحركة الاجتماعية العمالية وتحركاتها الاحتجاجية، وبتحالف مع الطلاب الجامعيين والثانويات ملحمة نضال اجتماعى ووطنى فعال إزاء تطور الصناعة فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية وتزايد الوعى بالحقوق العمالية، وتطور الخطة الاستعمارية لغرس إسرائيل فى فلسطين، مما عمق من ارتباط المطالب الاجتماعية والوطنية وهو ما يثير الجدل الدائم فى مصر حول علاقة "الاجتماعى" "بالسياسى"، نتيجة اختلاط وجود قوى اليسار قرب "حزب الوفد" الشعبى الوطنى والذى قادته البرجوازية الجديدة والإقطاعية القديمة معاً. لكن يبقى أن أبناء البرجوازية الصغيرة كانوا واعين بأهمية التحالف الوطنى الديمقراطى مما جعل الشعار الوطنى الاجتماعى عقب ذلك قابلاً للتسليم بشعارات مجموعات "الترك الشبان" أى "الضباط الأحرار" بقيادة عبد الناصر فيما عرف بثورة يوليو ١٩٥٢.

وقبل أن نتوقف فى هذه الفقرة لابد أن نشير إلى أن هزيمة جماعة يوليو أمام إسرائيل ١٩٦٧ قد حركت القوى الفاعلة مرة أخرى سواء من داخلها أو من قبل القوى الحريصة على ما تحقق من مكاسب "الدولة الوطنية"، وساعتها شعرت الجماهير أن البيروقراطية البرجوازية الجديدة قد تقضى على كل المكاسب بهزائمها السياسية والاجتماعية، فقام تحالف العمال والطلبة أكثر وعياً هذه المرة عام ١٩٦٨، وبهدف وطنى تجاه ضرورة حرب استرجاع الأراضى المحتلة ١٩٧٢/٧٣ . وقد اشتد عود هذا التحالف عقب وفاة عبد الناصر سبتمبر ١٩٧٠ مع وضوح سياسة الاستسلام للمخطط الأمريكى للسلام وصندوق النقد للتكيف الهيكلى أو ما سمى بسياسة الإفقار. ودفع ذلك حركة اليسار بقوة نسبية، وبتحالفها مع الناصريين أمكنها التصدى لفترة لسياسات السادات، لكن ذلك جعله يتوجه بدوره لدعم الحركة السلفية وتنظيماتها الجهادية إلى جانب تحالفه مع بعض السياسيين المحترفين لتشكيل حزمة الأحزاب السياسية المعروفة. وقد أدى مجمل هذه السياسات بسرعة إلى انتفاضة

الخبز الشعبية عام ١٩٧٧ دون أية قيادة منظمة لها، أو تحقيق مكاسب سياسية اجتماعية جديدة.

طبيعة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فترة الدراسة

أشرنا إلى أن انقلاب السلطة لصالح مجموعة الرئيس السادات مع بداية السبعينيات قد ارتبطت بتحولات إجرائية كبيرة فى الاقتصاد نتيجة الارتباط المباشر بالسياسة الأمريكية بحجة الدعوة للبرلة الاقتصاد والقبول المبكر باجتذاب صندوق النقد الدولى والرأسمالية العالمية لأهمية موقع مصر كسوق وكمؤثر سياسى فى المنطقة. وقد أدى ذلك بسرعة ملحوظة إلى تصفيات لكثير من المكاسب الاجتماعية ودرجات متسارعة من "الإفقار" فاق مظاهر الفقر التقليدى الذى يعيشه مجتمع تاريخى مثل مصر. ومعروف فى الأدبيات المصرية أن الثورات الشاملة ترد مع أوضاع اقتصادية مقبولة أما الفقر المدقع فلا يؤدى إلا لتمردات تتنوع نتائجها المحدودة، وهذا ما قد يساعد على تفسير ما يحدث فى مصر.

لقد ارتبطت هذه السياسات منذ فترة السادات (ثورة الخبز) بعديد من هذه الأنشطة الاحتجاجية التى استمرت وتنوعت أشكالها بين المظاهرات والإضرابات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية لتحسين ظروف الحياة، وحل مشاكل اقتصادية واجتماعية نشأت من السياسات الحكومية التى طبقت تباعاً خاصة عقب توقيع اتفاقية التكيف الهيكلى بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى ١٩٩١، والتى ترتب عليها خفض سعر الجنيه المصرى وإطلاق أسعار الفائدة وإلغاء القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير وإطلاق الحرية للأسعار وفق آليات السوق، والتوجه نحو الخصخصة وبيع شركات القطاع العام، وكانت محصلة هذا كله الارتفاع المتواصل فى أسعار السلع والخدمات مع جمود الأجور أو زيادتها بمعدلات أقل بكثير من معدلات ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وصدرت فى نفس الوقت سلسلة من القوانين التى تنتقص من حقوق العمال والفلاحين وتؤثر بشدة على أوضاع الطبقة الوسطى مثل قانون العلاقة الإيجارية للأرض الزراعية وقانون العمل، وتعديلات قانون النقابات العمالية، وتجميد النقابات المهنية وقوانين الضرائب والجمارك وإحالة عمال القطاع العام إلى المعاش المبكر تمهيداً لبيع الشركات. ولا يمكن فهم ظاهرة تصاعد الحركات الاحتجاجية السياسية والمطلبية فى السنوات الأخيرة فى مصر بدون التعرف على هذه السياسات الاقتصادية الحكومية المطبقة وما ترتب عليها من نتائج اجتماعية ألحقت الضرر بقطاعات واسعة من المواطنين، وأثارت ردود الفعل المتوالية منذ مطلع القرن الواحد وعشرين المعروفة بالاحتجاجات الاجتماعية.

obeikandl.com